

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT



لعام
2020

إضاءات
على التقرير
الاقتصادي

1 • الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، وتقديرات بنك الكويت المركزي



انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي



انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية



انكماش الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للقطاعات غير النفطية



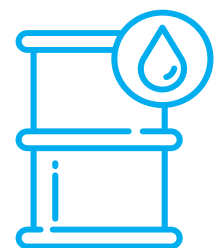
انكماش الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للقطاع النفطي



انكماش الناتج المحلي الإجمالي الإسمي



انخفاض متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري ليصل إلى نحو 41.5 دولاراً للبرميل خلال عام 2020 وذلك بانخفاض معدله



2 • المستوى العام للأسعار المحلية



سجل معدل التضخم السنوي مقاسًا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك بدولة الكويت ارتفاعًا ليبلغ نحو بعد أن سجل نحو 1.1% خلال عام 2019.

أبرز الأقسام التي شهدت ارتفاعًا

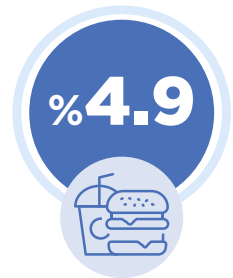
الكساء وملبوسات القدم



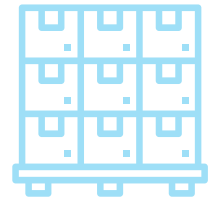
المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة



الأغذية والمشروبات



ارتفاع طفيف لمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة ليبلغ نحو



ارتفاع طفيف لمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة ليبلغ نحو



تباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا ليبلغ نحو

3 • السكان والقوى العاملة

ليبلغ نحو **4.6** مليون
نسمة لعام 2020



تراجع إجمالي عدد
السكان بنسبة

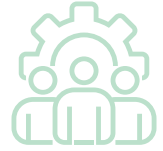


- ارتفاع عدد السكان الكويتيين ليبلغ **1.46** مليون نسمة
- تراجع عدد السكان غير الكويتيين ليبلغ **3.2** مليون نسمة

ليبلغ **2.8** مليون
لعام 2020



انخفاض إجمالي أعداد
القوى العاملة بنسبة



- ارتفاع أعداد القوى العاملة الكويتية إلى نحو **450** ألف
- انخفاض أعداد القوى العاملة غير الكويتية إلى نحو **2.4** مليون

• توزيع القوى العاملة حسب القطاع

- انخفاض أعداد القوى العاملة في القطاع الخاص بمعدل **6.8%**
- ارتفاع أعداد القوى العاملة في القطاع الحكومي بنحو **1.2%**

4 • التطورات النقدية وسعر الصرف

واجهت السياسات النقدية والرقابية لبنك الكويت المركزي عامًا استثنائيًا للغاية منذ بداية انتشار وباء كورونا، ووجه البنك المركزي كافة جهوده لمجابهة الآثار السلبية الناجمة عن الجائحة مستخدمًا كافة الأدوات المتاحة لديه، ودون التخلي عن أهدافه الأساسية الرامية إلى المحافظة على أجواء الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في ظل ما فرضته الجائحة من تداعيات، وبما يساهم في احتواء القطاعات الاقتصادية للصدمة المزدوجة وتوفير الأجواء الداعمة للثقة في الاقتصاد الوطني وتحفيز قدرته على التعافي من آثار الأزمة.



تبنى بنك الكويت المركزي سياسات نقدية توسعية بقصد التصدي لآثار الجائحة:



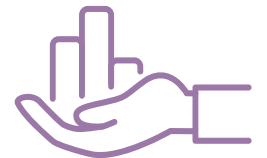
1. تم تخفيض سعر الخصم لمستويات هي الأدنى تاريخيًا ليصل إلى



2. تخفيض في سعر الريبو وأسعار التدخل في السوق النقدي، لينعكس ذلك في انخفاض كافة مؤشرات أسعار الفائدة المحلية خلال العام 2020 مقارنةً بالعام السابق.



3. قام البنك المركزي بتعديل تعليماته الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي، بما يساعد البنوك على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد ويحفزها على تقديم مزيد من القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية والعملاء المتأثرين من الأزمة.





حافظ سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة وغير معلنة لعملات أهم الدول التي تربطها بالكويت علاقات تجارية ومالية مؤثرة.



- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بشكل طفيف بنسبة ليصل إلى نحو 303.6 فلس/دولار أمريكي في نهاية 2020

- سجل سعر صرف الدولار الأمريكي خلال عام 2020 انخفاضاً مقابل كل من:

الجنيه الإسترليني



الين الياباني



اليورو



الفرنك السويسري



ارتفاع الكتلة النقدية (ن1)
بنحو 21.8%



انخفاض شبه النقد
بنحو 3.1%



- ارتفاع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) بنحو 3.8%

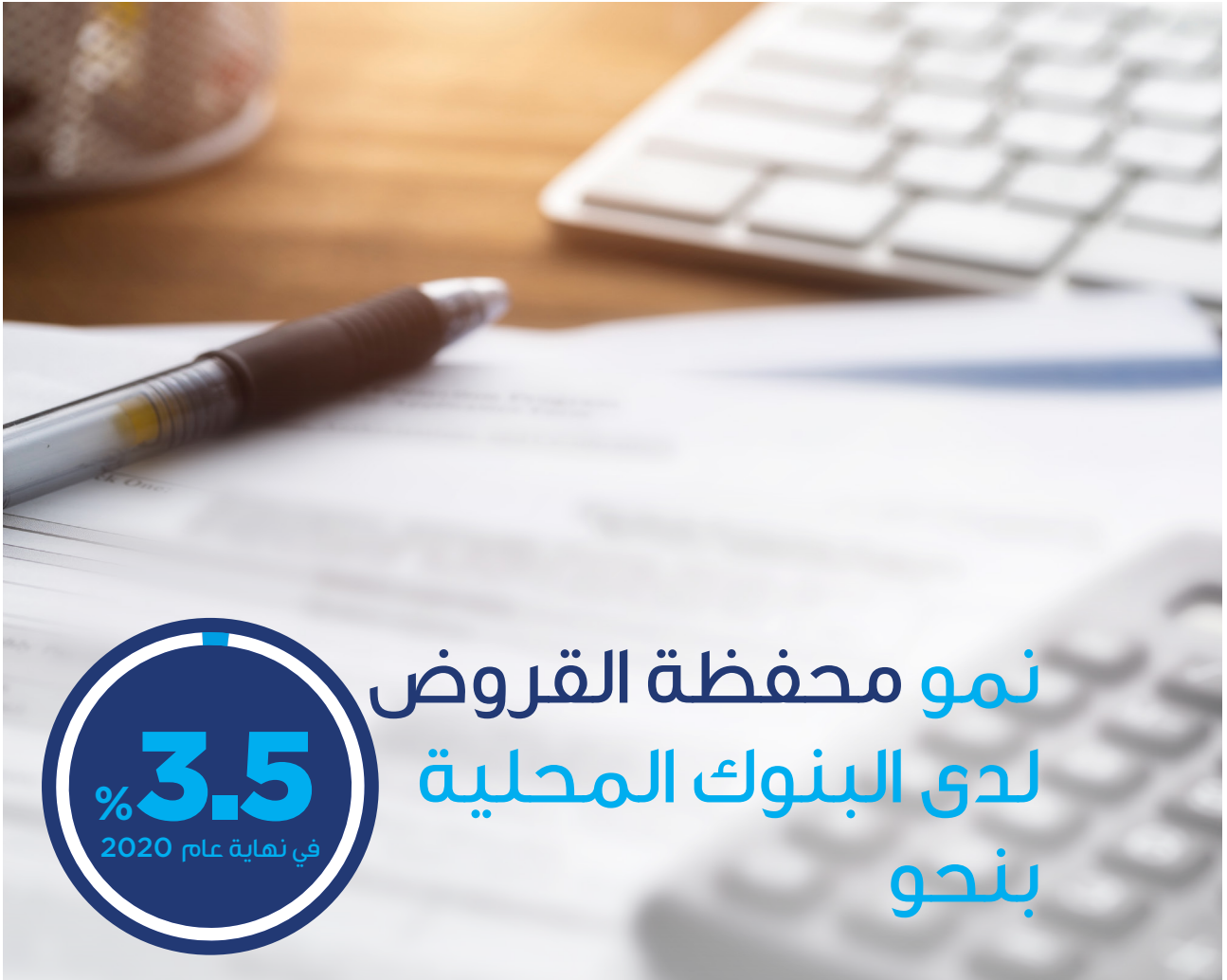
- العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن2)



↓ انخفاض صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي والبنوك المحلية بنسبة



↑ ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية



6 • ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية



4.6%

ارتفاع الودائع بالدينار الكويتي
بنسبة

18.7%

انخفاض الودائع بالعملات
الأجنبية بنسبة

3.0%

في نهاية عام 2020

نمو إجمالي ودائع
القطاع الخاص لدى
البنوك المحلية
بنحو

7 • أسعار الفائدة المحلية



تم تخفيض سعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية خلال مارس 2020 ثم تبعه خلال الشهر نفسه **تخفيض بواقع نقطة مئوية ليصبح** وذلك في إطار متابعة بنك الكويت المركزي لتطورات مستويات أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي من جهة، واتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى.

استمرار الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي

انخفاض متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي

8 • أدوات الدين العام وسوق الودائع فيما بين البنوك المحلية

انخفاض الرصيد القائم لأدوات الدين العام بنسبة 49.3% ليصل إلى نحو 1050 مليون دينار في نهاية عام 2020

استقرار الرصيد القائم لإصدارات بنك الكويت المركزي في نهاية عام 2020 ليبلغ نحو 2.958 مليار دينار مقابل نحو 2.072 مليار دينار في نهاية عام 2019



ارتفاع قيمة المعاملات في سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بنسبة

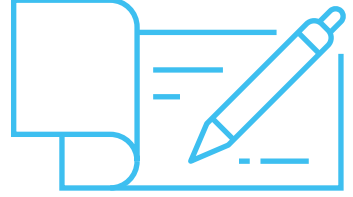


ارتفاع رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بنسبة

9 • عمليات المقاصة والمدفوعات



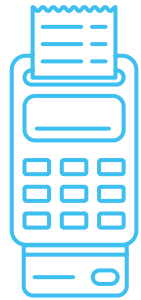
انخفاض عدد عمليات
المقاصة للشيكات المسحوبة
على حسابات العملاء لدى
البنوك المحلية



انخفاض قيمة المعاملات التي تمت
عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة
الكويت وخارجها



انخفاض إجمالي قيم المعاملات التي
تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة
الكويت وخارجها



10 • الإشراف والرقابة المصرفية



حزمة إجراءات رقابية لمواجهة الآثار السلبية لجائحة كورونا



مواصلة بنك الكويت المركزي جهوده المستمرة في إطار الحفاظ على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وزيادة تحصين القطاع المصرفي وترسيخ دعائم الاستقرار المالي في الدولة



115

وحدة في نهاية
عام 2020

بلغ عدد وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضعة
لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي



(جانِب المَوجودات):



انخفاض ملحوظ في
مطالب البنوك المحلية
على الحكومة



ارتفاع مطالب البنوك
المحلية على القطاع الخاص



ارتفاع مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي

(جانِب المَطلوبات):



ارتفاع أرصدة ودائع
الحكومة لدى البنوك
المحلية



ارتفعت أرصدة وداائع القطاع
الخاص المقيم لدى البنوك
المحلية



انخفاض صافي رصيد الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية

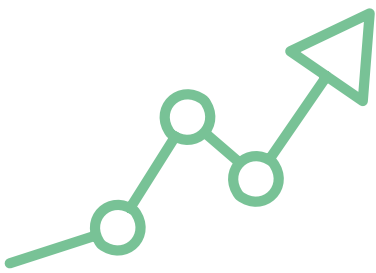


توافرت للبنوك المحلية موارد إجمالية من عملياتها المحلية



ارتفاع أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية

انخفاض صافي أرباح البنوك الكويتية بنحو **48.9%** لتصل إلى نحو **495** مليون دينار خلال عام 2020



تحسن مؤشرات السلامة المالية للبنوك المحلية خلال عام 2020



ارتفاع المطالب على القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص إلى نحو



ارتفاع معيار السيولة إلى



ارتفاع معدل كفاية رأس المال للبنوك المحلية إلى نحو



انخفاض صافي الربح إلى متوسط الموجودات بنحو



تراجع قيمة الميزانية
المجمعة لشركات
الاستثمار التقليدية بنسبة



تراجع قيمة الميزانية
المجمعة لشركات
الاستثمار التي تعمل وفق
أحكام الشريعة الإسلامية



تراجع قيمة
الميزانية المجمعة
لشركات الاستثمار
المحلية

انخفاض أرصدة الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية بنسبة

1.8% في نهاية عام 2020



ارتفاع الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية بنسبة

11.3% في نهاية عام 2020



12 • المالية العامة



الحساب الختامي 2020/19:

عجز الموازنة العامة للسنة المالية 2020/19

(1.3 مليار دينار عجز الموازنة العامة للسنة المالية السابقة 2019/18)

3.9
مليار دينار

المصروفات العامة **21.1** مليار دينار

- المصروفات الجارية **18.8** مليار دينار
- المصروفات الرأسمالية **2.3** مليار دينار

الإيرادات العامة **17.2** مليار دينار

- الإيرادات النفطية **15.4** مليار دينار
- الإيرادات غير النفطية **1.8** مليار دينار



الموازنة العامة المقدرة للسنة المالية 2021/20:

عجز الموازنة العامة للسنة المالية 2021/20

(6.7 مليار دينار عجز الموازنة العامة للسنة المالية 2020/19)

14.0
مليار دينار

المصروفات العامة 21.5 مليار دينار

- المصروفات الجارية 19.2 مليار دينار
- المصروفات الرأسمالية 2.3 مليار دينار

الإيرادات العامة 7.5 مليار دينار

- الإيرادات النفطية 5.6 مليار دينار
- الإيرادات غير النفطية 1.9 مليار دينار

13 • التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

تباينت آثار الجائحة على ميزان مدفوعات دولة الكويت خلال العام 2020، حيث تأثرت سلبًا الصادرات النفطية، التي تُشكل غالبية الصادرات السلعية، بتراجع الأسعار العالمية للنفط، والذي جاء نتيجة الركود الاقتصادي في العديد من دول العالم وهبوط الطلب العالمي على النفط، في حين ساهمت تداعيات الجائحة في تراجع العجز المسجل في حساب الخدمات نتيجة لتأثر قطاع السياحة والسفر إلى الخارج بشكل أساسي، وتراجع إنفاق المواطنين والمقيمين على السفر خلال العام المذكور.



حقق الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت
فائضًا بنحو **6.8** مليار دينار كويتي يُعادل **16.4%**
من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى
من عام 2020





• جاء فائض الحساب الجاري محصلةً لكل من:



- بلغت نسبة الواردات السلعية من الدول الأخرى الأعضاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية **17.0%** من إجمالي قيمة الواردات السلعية
- سجل الحساب الرأسمالي عجزاً في عام 2020
- سجل الحساب المالي تدفقاً صافياً إلى الخارج بقيمة **5.9** مليار دينار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020
- حقق الميزان الكلي خلال عام 2020 فائضاً بنحو **2.5** مليار دينار

14 • بورصة الكويت



- شهدت البورصات العالمية تقلبات حادة خلال عام 2020 مدفوعة بحالة عدم اليقين على خلفية تفشي جائحة فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية المتخذة في سبيل احتواء انتشارها، واتخذت الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتجاهًا عامًا نحو الانخفاض خلال العام المشار إليه باستثناء الأسواق المالية في كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر.
- سجلت بورصة الكويت أعلى معدل تراجع على مستوى المنطقة في عام 2020 نتيجة تأثير معنويات المستثمرين بشدة على خلفية انخفاض ربحية الشركات نتيجة للقيود التي تم فرضها لاحتواء الجائحة، حيث:

تراجع مؤشر السوق الرئيسي



تراجع مؤشر الرئيسي 50



تراجع مؤشر السوق الأول



تراجع المؤشر العام





تراجع ملموس في صافي أرباح
الشركات المدرجة في البورصة



انخفاض القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة



ارتفاع طفيف لقاعدة الأسهم المصدرة للشركات المدرجة
في البورصة

ارتفاع كمية الأسهم المتداولة



ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة



سجلت أسهم قطاع البنوك أعلى قيمة للأسهم
المتداولة بنسبة **61.4%** من إجمالي قيمة
الأسهم المتداولة في البورصة خلال عام 2020



www.cbk.gov.kw